

طمع التجار... والتصدير يرافق الأمس

غالون الزيت يتجاوز نصف مليون ليرة في اللاذقية

اللاذقية - عبير

تشهد أسعار زيت الزيتون ارتفاعاً جنونياً في اللاذقية ليتراوح سعر الغالون سعة ٢٠ لیتراً بين ٥٥٠ - ٦٥٠ ألف ليرة، وهي أرقام تسجل لأول مرة في عملية بيع المادة في أسواق المحافظة.

واشتكي مواطنون من عدم قدرتهم على شراء زيت الزيتون الذي يعد مادة أساسية على موائد العائلات سواء بوجبة الإفطار أم الغداء وغيرها، ما جعل توفير المادة في الظروف الحالية أشبه بحمل بعيد المنال إذ يحتاج رب الأسرة لمبلغ يعادل ٦ أضعاف مرتبه لتؤمن غالون واحد، والمعروف أنه في اللاذقية لا تشتري العائلة زيت الزيتون الليترات وإنما بالغالون ليكون متوفراً بشكل دائم في المنزل بطريقة أوفر من شراء المفرق.

وذكرت سيدة من ريف اللاذقية أن العائلة باتت بحاجة إلى قرض لشراء ما يلزم من زيت الزيتون وخاصة مع عدم القدرة على شراء الزيت النباتي، لتساءل بحيرة: لا زيت زيتون ولا زيتاً نباتياً، كيف سنهظ بعد اليوم وماذا تبقى لنا نحن ذوي الدخل المحدود نطعهم به أولادنا؟

كما يتساءل عدد من أبناء مدينة اللاذقية عن سبب ارتفاع سعر زيت الزيتون هذه الفترة بشكل مضاعف عن بداية الموسم الماضي، إذ كان بيع الغالون بسعر يتراوح بين ٣٠٠ - ٤٠٠ ألف ليرة،

وأضاف محفوض: إن معظم ابزراعة الزيتون وتجار الزيت ويلعلمون بأن شجر الزيتون حال حاملاً بما يكفي من الزيتون، وبالا يكون الموسم المقليل موسمًا معه الزيتون والزيت، ما أدى لرفع السعر واستغلال عدم إنتاجية الموسم القاتل

في زيت». وذكر بأن عدداً كبيراً من التجار اشتروا مادة زيت الزيتون الموسم بين ٢٥٠ - ٣٠٠ ألف ليرة للغالون الواحد، وخرزتها ليستفيدوا منها بمقدار الظروف من زيادة الطلب على المادتين. جعل السعر يرتفع إلى ما بين ٥٠٠ ألف ليرة.

الماصي حينما كان الإنماج وفيراً،
يشار إلى أن موسم زيت الزيتون
٢٠٢٢ تجاوز ٢٠٠ ألف طن، وهو
قياسي مقارنة بسنوات سابقة
مصادر مديرية الزراعة، علماً أن
الزيتون هي الأولى بالمحافظة بحراً وبرأً
شجرة تمتد على مساحة ٤٥ ألف
وتعمل بها نحو ٦٥ ألف عائلة على
المحافظة.



ليتضاعف السعر حالياً وتفقد المادة من السوق بشكل تدريجي. من جهتهم، بين عدد من الفلاحين في اللاذقية بأن رفع سعر غالون زيت الزيتون له علاقة بالتجار والمحترفين، فالمزارع لا يتحكم بالسعر لكنه بيع المادة بالموسم بين الخريف والشتاء، أما حالياً وفي فصل الصيف فإن مادة الزيت تكون عند التجار من أشترموا الكميات الكبيرة من الفلاحين موسماً جيداً من نهاية الإن

الصناعة توجه شركاتها إلى تخ



التعاون بين أقسام الملاحة والإلكترون والإنتاج . و القيام به من إصلاحات تمت في قسم المشغل الميكانيكي بتصنيع المستلزمات و إدخالها في الخدمة الأساسية لتصنيع هذه الملاحة وكشف شتيرن عن زيادة خلال هذا العام بنسبة ٥٠ بالملة، كما زادت المبيعات ٥٠ بالمئة مقارنة بالفترة الماضية، مبيناً أن إجمالي المعلمين (غزول ممزوج طاناً وكمية المبيعات تقدر بنحو ١٠,٥ مليارات ملباري العام الجاري) منذ بداية العام الحالي

حمص - نبال إبراهيم

بين مدير شركة الوليد للغزل والنسيج في حمص على شتنير لـ«الوطن» أن الشركة عملت هذا العام على زيادة كميات الإنتاج ونسب التنفيذ وتحسين المواصفات الفنية للخيوط المنتجة وذلك من خلال تحسين الواقع الفني والإنتاجي لمعامل الشركة، موضحاً أنه تمت زيادة عدد آلات في المعمل الأول وتم وضعها في الخدمة، وكما تمت زيادة عدد آلات التي تم إصلاحها بعد توقف طوبل ما ساعد في زيادة الطاقة الإنتاجية، ما ساهم في تحسين مواصفات الخيوط المنتجة.

وأشار إلى أنه تم التعديل على الآلات بخبرات محلية في المعملين وذلك نتيجة تغيرات ضمن محور الاهتمام.

المرة الثانية على شركة خاصة وهو بقيمة ٤٦٠ مليون ليرة والعقد قيد التصديق وعندما يتم تصديقه لن تتأخر في إعطاء أمر المباشرة للشركة مضيفاً إن المبلغ لن يكفي كامل الواقع المهترئ في الطريق لذلك سنسعى لإدخال ما تبقى من الطريق في خطوة العام القادم لأنه طريق محوري وحيوي ولم يخضع للصيانة أو الإكساب منذ عدة سنوات أو منذ أصبح مركزياً، إضافة لما تقدم تم إكساب طريق معيار والعمل جار لصيانته جزء من محور بانياس العنازة الطواحين والبقاء ضمن محور الاهتمام.

**فلاحون يشكون من ابتزاز أصحاب الحصادات والجرارات
رئيس الرابطة الفلاحية في الغاب: لم نتلق شكوى!...
ومدير التموين: ٣ ضبوط حتى تاريخه**



خدمات زائداً لقاء حصاد القمح، وضبطاً بحق «ص
مسعود» لتضليله بدل خدمات زائداً لقاء نقل القمح.
كما تضمنت الدوريات ضبطاً بحق «أ. الجاموس» لحيازته
قمحاً محلياً ضمن منزله من دون شهادة منشأ بقصد
الاتجار، وتم تغريمه بخواص ٤٠ مليون ليرة.
وذكر زيود أن «التجارة الداخلية»، تتعامل مع أي شكوى
خطية من الفلاحين بجدية وسرعة، وتحذر الإجراءات
القانونية بحق أصحاب الحصادات والجرارات المخالفين
في حال ثبوت الشكوى التي لا تتكلف الفلاح جهداً أو وقتاً
بل كل ما عليه أن يتصل لنرسل إليه دورية إلى منزله
أو أي مكان يحده ويعدها تنفذ كل ما يلزم بحق أي
مخالف.

الازدحام فقط، أما باقي عمليات الاستلام فهي ميسرة
ومريحة، وأي سلبية أو ملاحظة تعالج فوراً، وذكر أن
تصنيف درجة القمح بالجيد فالنسبة العظمى درجة أولى
أو ثانية، وأن كل مركز يستلم نحو ١٥٠٠ طن
يومياً.

وبين رئيس اتحاد الفلاحين حافظ سالم أن الكميات التي
سلّمها الفلاحون للمراكز بعموم المحافظة تجاوزت حتى
صباح أمس ١١٠ ألف طن.

أما مدير التجارة الداخلية بحمة رياض زيود، فيبين
لـ«الوطن» أنه تم تنظيم نحو ٣ ضبوط بحق المخالفين
في موسم تسويق القمح.

وأوضح أن ضبطاً نظم بحق «س. عبد الله» لتضليله بدل
وأشار إلى أن أبرز معاناته في موسم التسويق هذا هو
ولفت إلى أن كل مخالفة تعرض صاحبها للمساءلة وفق
المرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٢١.

حماة - محمد أحمد خبازي

كما يبدو لم ترق للعديد من أصحاب الحصادات والجرارات الزراعية، أجور الحصاد والنقل التي حدتها اللجنة الزراعية الفرعية بمحافظة حماة ملوس تسويق القمح في هذا العام.

وبين فلاحون كثر لـ«الوطن» أنهن تعرضوا لابتزاز من بعض أصحاب الحصادات والجرارات، الذين يتقدموها بأجور المحددة لحصاد دون القمح أو التنازل عنها بـ«القطن»، مراكز التسويق وخصوصاً في منطقة الغاب وعدد من مراكز أولها في شطحة وثانتها في السقبيلية وثالثها سلحب.

وأوضح الفلاحون أنهم يدفعوا أجوراً زائدة عن الرسمي ما نسبته ٢٠ بالمئة، رغم تسليمهم المازوت المخصص للحصاد لأصحاب الحصادات. وذكر بعضهم أنهم لم يتقدموا بشكاوى للجهات المعنية، لعدم جدوا الشكوى، ولخشيتهم من امتناع أصحاب الحصادات عن حصاد محاصيلهم بالمواسم المقبلة إذا شوّهتم لاتحرير الفلاحين أو التقوّين!.

من جانبه يُنّ عضو المكتب التنفيذي لقطاع الزراعة بمحافظة حماة عبد الحميد العموري لـ«الوطن»، أن اللجنة الزراعية حددت أجور حصاد دون القمح المروي بنحو ٦٠ ألف ليرة للحصادات التي تنتاج التبن مشوّلاً، ونحو ٥٥ ألف ليرة للحصادات التي تنتاج التبن فلتاناً، و ٥٠ ألف ليرة للحصادات التي تنتاج قشًا، ونحو ٣٥ ألف ليرة أجرة حصاد دون القمح البعل للحصادات التي تنتاج التبن مشوّلاً، و ٣٠ ألف ليرة للحصادات التي تنتاج التبن فلتاناً، و ٢٥ ألف ليرة للحصادات التي تنتاج قشًا، وأوضحت أن أجور النقل ١٦٠ ألف ليرة للنقلة الواحدة مسافة ٤٠ كم وما دون لمركز التسويق.

أيام الماضي، فيما بلغت كمية الانتاج الفترات ذاتها العام الماضي ١٤٥ طنًا بقيمة ٥ ليرة سورية.
وأشار إلى أنه وبتوجيهه من وزارة المؤسسة العامة للصناعات الفنية يتم العمل على تخفيض الانتاج يناسب مع كمية الأطاطان المتوفّر يتم تأمين أقطان إضافية، منها الشركة بتوجيه قعود مع بعض الامر الذي أدى إلى زيادة نسب الملاعكس إيجاباً على زيادة حواجز الانتاج وفت مدير الشركة إلى أن أهم الصناعات التي تعاني منها الشركة تتمثل بعض قطع التبديل ونقص عدد ووسائل النقل وانقطاع التيار الكهربائي التعاون بين أقسام الميكانيك والكهرباء والإلكترون والإنتاج. وأكد أن كل ما تم القيام به من إصلاحات تم بخبرات محلية في قسم المشغل الميكانيكي الذي يقوم بتصنيع المستلزمات وإصلاح بعضها وإدخالها في الخدمة رغم شح المواد الأساسية لتصنيع هذه المستلزمات.

وكشف شتير عن زيادة الإنتاج في الشركة خلال هذا العام بنسبة تقدر بنحو ٣٠ بالمائة، كما زادت المبيعات بنسبة تزيد على ٥٠ بالمائة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، مبيناً أن إجمالي كمية الإنتاج في المعملين (غزول ممزوجة وقطنية) بلغ ٢٨٠ طنًا وكمية المبيعات ٣٦٦ طنًا بقيمة ١٠,٥ مليارات ليرة سورية تقدر بنحو ١٠,٥ مليارات ليرة جاري وحتى نهاية شهر مارس بحسب رؤس المالكين.

بين مدير شركة الويل للغزل والنسيج في حمص على شتير لـ«الوطن» أن الشركة عملت هذا العام على زيادة كميات الإنتاج ونسب التنفيذ وتحسين مواصفات الفنية للخيوط المنتجة وذلك من خلال تحسين الواقع الفني والإنتاجي لمعامل الشركة، موضحاً أنه تمت زيادة عدد آلات في المعمل الأول وتم وضعها في الخدمة، وكما تمت زيادة عدد آلات التي تم إصلاحها بعد توقيف طويل ما ساعد في زيادة الطاقة الإنتاجية، ما ساهم في تحسين مواصفات الخيوط المنتجة.

وأشار إلى أنه تم التعديل على الآلات بخبرات محلية في المعملين وذلك نتيجة

١٧ طریقاً فی طرطوس وضعها سیئ بع صنفتها النقل علی أنها مهمة ومركز

طرطوس- هيئي محمد

أعلنت وزارة النقل في شهر آب ٢٠١٩ عن ضم ١٧ طرقياً محلياً إلى الشبكة الطرقية المركزية، لتصنف تلك الطرق على أنها مركزية، بعد أن كانت تعتبر طرقاً محلية.

وتضمنت الطرق التي تحول تصنيفها من محلي لمركزي في محافظتنا، «طريق مشتي الحلوي - شين - الخنساء، طريق ميعار شاكر - طريق طرطوس صافيتا، طريق فتاح نصار - عين الكرم - طرطوس».

وطريق «الدربيكيش - مصياف، طريق قرية التقيب - مفرق مطرو، طريق طرطوس - بغمليخ - وادي العيون، طريق الجنينة - القدموس - الدالية، طريق العنازة - الطواحين».

وبحسب إعلان الوزارة يومها فإن «قرار تحويل الطرق لمركبة جاء «بعد دراسة أهمية محاور الرابط الحيوية بين مناطق وبلدات متنوعة على امتداد القطر، ومدى زيادة الغزارات المرورية والحوادث عليها، والحاجة الاقتصادية والسكانية والتنمية لها».

وأوضح الإعلان أنه «من المتوقع أن تدرج تلك الطرق ضمن خطط عمل المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية في المرحلة القادمة وخاصةً ما تحتاجه هذه الطرق من طبقات إنشائية وإسفلت وإشارات تحذيرية ودهان طرقي وأدوات السلامة المرورية».

ومن خلال المتابعة للطرق السبعة التي